

لاعبون جدد وأولويات جديدة في الفصل القادم للعلاقات الأميركية - العراقية

خلال الأشهر العشرين التالية، سوف تغير سلسلة من الأحداث ديناميكية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية (GOI)، فهناك حكومة جديدة سوف تتسلم مقاليد الحكم في بغداد وتُجري في العراق أول إحصاء للسكان في أرجاء البلاد منذ جيل: القوات الأميركية في العراق (USF-I) سوف تشاهد تبدلاً في قيادتها، كما ان قائداً جديداً سوف يشرف على بعثة المساعدة والمشورة العسكرية الأميركية؛ وسوف يكون رئيس البعثة الجديد في السفارة الأميركية في بغداد مسؤولاً عن الوجود الدبلوماسي الأميركي المتطور في العراق؛ وفي كانون الأول/ ديسمبر 2011، سوف تنسحب آخر القوات الأميركية في العراق، بعد مرور 8 سنوات على الإطاحة بنظام صدام حسين الشمولي.

الانتخابات البرلمانية

في 7 آذار/مارس 2010، توجه حوالي 11,5 مليون مواطن عراقي إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 325 عضواً في مجلس النواب الموسع حديثاً. خلافاً للانتخابات النيابية السابقة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2005، كان بإمكان الناخبين العراقيين التصويت لمجموعة من السياسيين المتحالفين (المشار إليهم عادةً بالقائمة أو الكتلة) كما كان بإمكانهم، إذا أرادوا، دعم مرشح مُعين. في 19 نيسان/إبريل 2010، أمرت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق إعادة التعداد اليدوي لأكثر من 2.5 مليون صوت في محافظة بغداد، مع احتمال ان يؤثر ذلك على الفائزين في مقاعد بغداد السبعين.

السؤال الأساسي حول من سيشكل ويقود الحكومة العراقية القادمة يبقى بلا جواب. قرّر المجلس الأعلى للقضاء في العراق ان الكتلة التي نالت أكبر



ضباط الشرطة العراقية في تكريت يظهرون أصابع الإبهام الملطخة بالحرر الأزرق بعد جلسة انتخاب مبكرة لأفراد دعم الانتخابات يوم 4 آذار/مارس، 2010. (صورة القوات الأميركية - 1).

عدد من الأصوات ليست هي التي تختار بالضرورة رئيس الوزراء، بل ان هذا الامتياز يذهب إلى الحزب القادر على تشكيل ائتلاف للحكم. سوف تمضي أشهر من المفاوضات المكثفة، إذ يتنافس كل من ائتلاف دولة القانون لرئيس الوزراء نوري المالكي (89 مقعداً، بانتظار إعادة العد) مع رئيس الوزراء السابق، ورئيس القائمة العراقية، أياد علاوي، (91 مقعداً، بانتظار إعادة العد) على تشكيل ائتلاف قادر على تأمين 163 مقعداً ضرورياً لتشكيل حكومة. لكن يبدو الآن ان بعض الوقائع قد أصبحت مثبته:

- رئيس الوزراء الحالي سيطر على مكتب المنطقة الشيعية، حيث حصل على معظم المقاعد في تسع محافظات.
- على الرغم من كون القائمة العراقية بقيادة شيعي (ولكنه ذو نزعة علمانية)، إياد علاوي، فقد دعم النخبون السُنّة بقوة علاوي، حيث قدم حزبان بقيادة سُنّة 51 مقعداً (56%) من المقاعد ال 91 التي حصلت عليها قائمة العراقية.
- سوف تشغل النساء 82 مقعداً في المجلس النيابي الجديد، أي 25 بالمئة من المجموع كما ينص الدستور على ذلك.
- الأعضاء الجدد سوف يظهرون بصورة بارزة في البرلمان الجديد. فقط 62 مشترعا (19%) من البرلمان الجديد قد خدموا سابقاً.

وفي حين ليس من الواضح، حتى الآن، أي تجمع من الأحزاب سوف يشكل الحكومة الجديدة، أو سيقودها، إلا ان العديد من الوزارات الأساسية سوف تكون بالتأكيد تحت إدارة جديدة وسيترتب على الرسميين الأميركيين تطوير علاقات جديدة مع محاورهم العراقيين.

هدوء هَشّ

يوم الانتخابات في العراق كان خالياً نسبياً من العنف. قامت قوات الأمن العراقية (ISF) مدعومة من القوات الأميركية في العراق بدور القيادة في حماية أكثر من عشرة آلاف مركز للاقتراع، لكن سلسلة من الهجمات المتفرقة قتلت حوالي 38 مدنياً. عدة هجمات من القتل الجماعي هزت بغداد في نيسان/إبريل إذ حاول المتمرّدون استغلال الوضع السياسي المتقلب. وخلافاً لممارساتهم خلال أربع السنة الأخيرة، مال المتطرفون العنيفون إلى تجنّب استهداف المباني الوزارية للحكومة العراقية، وضربوا بالقنابل المباني الشقق السكنية، والسفارات الأجنبية، والمساجد. على الرغم من هذه التحديات المستمرة، قتلت عملية عسكرية مشتركة أميركية - عراقية في منتصف نيسان/إبريل قائدين كبيرين من القاعدة في العراق: أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري. وقتل جندي أميركي واحد في الهجوم.

إعادة الانتشار للقوات الأميركية في العراق تسير بسرعة

في 31 آب/أغسطس 2010، وتقديراً للنهاية الرسمية لمهمة القوات المقاتلة الأميركية في العراق، سوف تستبدل وزارة الدفاع الأميركية (DoD) عملية حرية العراق بعملية الفجر الجديد. في مطلع أيلول/سبتمبر، سوف تركز القوات الأميركية المتبقية، وعددها حوالي 50,000 جندي - على تقديم المشورة وعلى مساعدة قوات الأمن العراقية (ISF)، وتأمين سلامة أخصائيي التنمية المدنيين.

وسوف يشهد شهر أيلول/سبتمبر أيضاً مغادرة القائد العام للقوات الأمريكية في العراق، الجنرال ريموند أودينرو، الذي سوف ينقل قيادته بعد انتهاء المهمة القتالية الأمريكية.

تحويل الوضع الدبلوماسي الأمريكي في المحافظات

لقد نشرت الولايات المتحدة حالياً 16 فريق إعادة اعمار مدني - عسكري، تُعرف بفريق إعادة إعمار المحافظات (PRTs). التخفيضات في هذا العدد مخططة خلال الوقت المتبقى من سنة 2010 و2011، إذ ان وزارة الخارجية تتحرك نحو تطبيع وجودها في العراق. في نهاية المطاف، سوف تُنقل خمس من هذه الفرق إلى مراكز للحضور الدائم، اثنتان بمثابة قنصليات (في أربيل والبصرة)، وثلاثة مراكز مؤقتة على طول "خط الانفصال" العربي - الكردي تقع في محافظات التأميم ونيوى وديالى.

الإعداد لتسليم تدريب الشرطة

في تشرين الأول/أكتوبر 2011، سوف يتسلم مكتب شؤون مكافحة المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) التابع لوزارة الخارجية، من وزارة الدفاع مسؤولة تدريب الشرطة العراقية. يركز برنامج التدريب التابع لوزارة الدفاع حالياً على المهارات الأساسية للشرطة وعلى عمليات مكافحة العصابات، ويعمل أكثر من 5,000 موظف تابعين له في أكثر من 50 قاعدة ومركز تدريب. برنامج مكتب شؤون مكافحة المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) سوف يضع تشديداً أكثر على التدريب المتقدم وعلى المهارات الإدارية، ويعتمد على حوالي 350 استشارياً، ويعمل من قواعد إقليمية في العراق الشمالي، والأوسط، والجنوبي.

إشراف المفتش العام إعادة إعمار العراق (SIGIR)

مع تعديل القوات الأمريكية في العراق ووزارة الخارجية لحجم ونطاق حضورها في العراق، سوف يصحح المفتش العام لإعادة إعمار العراق تركيز وطبيعة إشرافه في العراق. خلال ربع السنة هذا، أصدر المفتش العام 12 تقرير تدقيق وتفتيش، حيث راجع التقدم الحاصل في مجموعة من مشاريع إعادة الإعمار الممولة أميركياً، بما في ذلك إنشاء مسلخ، وسلسلة من المشاريع الهادفة إلى تجديد مطار بغداد الدولي (BIAP) ومزرعة للنحل. النتائج التي تم التوصل إليها عبر هذه التقارير الاثني عشر شملت:

- 24 مشروعاً لها علاقة بمطار بغداد الدولي مقدره بـ 16,1 مليون دولار أدت إلى حد كبير إلى نتائج فاشلة.

- مشروع إنشاء مسلخ بقيمة 5,6 مليون دولار في البصرة ابتلي بسوء التخطيط؛ فبعد مرور 19 شهراً على منح العقد، لا يزال المشروع يفتقر إلى مصادر الكهرباء والماء الموثوقة، وإلى طريقة للتخلص من النفايات الناتجة عن معالجة اللحوم.

- قام المقاول المسؤول عن تحسين قدرات وزارة الصحة العراقية لتشغيل وصيانة 109 مراكز للعناية الصحية الأولية بتصحيح عيوب الإنشاء والمعدات في 17 مركزاً منها.
- ثمة مليون دولار من التجهيزات المخصصة لقوات العمليات الخاصة العراقية إما لا تستخدم أو هي مفقودة.

لتاريخه، أدت أعمال التدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، إلى توفير أو استعادة إلى الوضع بالاستخدام الأفضل أكثر من 800 مليون دولار. خلال ربع السنة هذا، أصدر المفتش العام ثالث تقرير مؤقت حول مراجعته القانونية التي كلفه بها الكونغرس لكافة المعاملات/الصفقات الممولة من الولايات المتحدة والتي لها علاقة بجهود إعادة إعمار العراق. الجانب الرئيسي لبرنامج التدقيقات القانونية للمفتش العام هو المبادرة التدقيقية والتحقيقية المشتركة التي ركز فيها مدققو ومحققو المفتش العام على البرامج التي تسمح بالوصول السهل إلى الأموال النقدية، والتي توجد فيها رقابة ضعيفة على الانفاق. تواصل هذه المبادرة التعرف على حالات من النشاط المشكوك فيها. منذ تقريرنا الأخير في كانون الثاني/يناير 2010، فتح المفتش العام 13 تحقيقاً جنائياً إضافياً يتعلق بـ 18 موضوعاً. هذا يرفع عدد التحقيقات الجنائية المفتوحة الناتجة عن هذه المبادرة إلى 45 تحقيقاً تتعلق بما مجموعه 60 قضية.

الجانب الكبير الآخر لبرنامج التدقيقات الشرعية للمفتش العام هو تكليف الكونغرس التدقيق الشرعي حول نفقات وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). منذ تقريره الأخير، راجع المفتش العام 10,000 معاملة إضافية تقدر بـ 4 بلايين دولار مما رفع إجمالي المعاملات التي تمت مراجعتها إلى 83,000 معاملة تقدر بـ 32 بليون دولار. إضافة إلى اختبار النشاطات غير السوية، يقدم هذا الجهد القانوني معلومات حيوية دعماً لتدقيقات وتحقيقات المفتش العام الجارية وللمبادرة التدقيقية والتحقيقية. خلال الأشهر القادمة، سوف يصدر المفتش العام تقاريره حول التقييمات الأولى. هذه التقييمات، التي يجري حالياً التخطيط لسبعة منها، سوف تعود إلى الوراء لكي تلقي نظرة أوسع على الجهود الأميركية لإعادة الإعمار، لتسأل عما تلقاه دافع الضرائب الأميركي مقابل أكثر من 53 بليون دولار من الأموال التي تم تخصيصها لأجل إعادة بناء وتنمية العراق.

بالنسبة إلى الخطط الأميركية للإغاثة وإعادة الإعمار والبرامج والعمليات في العراق، يقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- إشرافاً ومراجعة مستقلة وموضوعية عبر عمليات تدقيق شاملة، عمليات تفتيش، وتحقيقات.
- مشورة وتوصيات مستقلة وموضوعية بالنسبة إلى السياسات التي يجب اتباعها للترويج للاقتصاد والفعالية والكفاءة.
- الوقاية والاكتشاف وردع الاحتيال والهدر والانتهاكات الأخرى.
- المعلومات والتحليلات المستقلة والموضوعية إلى الكونغرس ووزير الخارجية ووزير الدفاع والشعب الأميركي.

تم تعيين ستيفورث ديليو بوين جونيور مفتشاً عاماً في كانون الأول/يناير، 2004. في شهر آذار/مارس الماضي، قام المفتش العام بزيارته السادسة والعشرين إلى العراق لاستعراض التقدم في شأن مجهود إعادة الإعمار.

للحصول على التقرير الكامل

يرجى زيارة موقع المفتش العام الخاص للعراق على العنوان التالي: www.sigir.mil أو ابعث برسالة بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: publicaffairs@sigir.mil

أو اتصل بالرقم: 703.428.1100